مبارك للعراقيين نسبة ٦٠٪

بغداد / فوزي البريسم

هنيئاً لك يا وطني الجريح المظلوم.. هنيئاً لك يا شعبي البطل المجاهد الصابر.. لقد تجاوزت كل المحن والصعاب وتجاوزت كل العراقيل والمعوقات التي زرعها أعداؤك في الداخل والخارج في سبيل تحقيق ما تصبو إليه من خير وتقدم وسؤدد. هنيئاً لكل طفل وطفلة.. هنيئاً لكل فتى.. وفتاة هنيئاً لكل شاب وشابة.. هنيئاً لكل رجل وامرأة.. هنيئاً لكل مسن ومسنة..هنيئاً للعراق من شماله إلى جنوبه.. ومن غربه إلى شرقه.

أنه بحق عرس العراقيين، إنه انتصار للإرادة العراقية، أنه يوم الديمقراطية الجديدة أنه يوم العزة والكرامة، أنه يوم بداية الطريق الفعلي وأول خطوة نحو التحرير من الاحتلال، إنه الخطوة الأولى الصحيحة نحو مستقبل أولادنا المشرق لتحقيق حياتهم الحرة الكريمة التي نتمناها لهم.

إنه يوم التحدي الكبير لكل الأبواق الحاقدة والخبيثة سواء من الداخل أو من الخارج التي كانت تراهن على إفشال تجربتنا الديمقراطية الرائدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط والتي ما انفكت تنفث سمومها الصفراء الحاقدة على كل ما يسعى إليه الأخيار والشرفاء في تجاوز هذه المرحلة المهمة والأساسية لبناء وطننا العزيز الغالي الحر التعددي الديمقراطي الفدرالي، ولتخرس هذه الأبواق النكرة والخاسئة إلى الأبد التي أرادت أن تنال من قدرة وإرادة شعبنا المجاهد وعلى رأسها بوق قناة الجزيرة الفضائية الحاقدة على تطلعات العراقيين.. لتحرس أفواه أيتام وأذناب صدام المقبور من أمثال محمد الدوري أو مصطفى العاني وغيرهما الذين راهنوا على بث سموم الطائفية المقيتة والتفرقة والتشرذم بين أبناء شعبنا الأبي الواحد المتحد بقومياته المتعددة وطوائفه الدينية والأثنية.

إن حقيقة خروج ثمانية ملايين عراقي شريف وغيور إلى صناديق الاقتراع بنسبة ٦٠٪ من المؤهلين هو أكبر صفعة للإرهاب والإرهابيين والقتلة المجرمين والحاقدين المغرضين بمختلف مسمياتهم من مرتزقة النظام الصدامي المقبور أو من لف لفهم من عبيد كوبونات صدام النفطية أو صكوك الصحاف الذين راهنوا على إفشال هذه التجربة من خلال إرهاب الناس وترويع الشعب عبر بياناتهم السيئة والدنيئة التي تدعو إلى مقاطعة الانتخابات وعدم حضورها.

لقد أثبت يا وطني انك أهل لكل التضحيات وانك تستحق كل غال ونفيس من كل أبناء شعبك الشريف والغيور لبنائك وتعميرك وإعادتك إلى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة.

لقد جسد العراقيون بتظاهرتهم الانتخابية قول الفيلسوف الألماني عندما قال "إن للحرية ثمناً لا يقاس بأي ثمن آخر" وهذا ما حققه العراقيون الشرفاء قولاً وفعلاً، وأخيراً لا يسعنا إلا أن نحيي شهداءنا الذين رووا بدمائهم أرض الوطن الغالي على مر الأزمان وأن نسجل بكل فخر واعتزاز وتقدير كل من أسهم وعمل على إنجاح هذه التجربة العزيزة الغالية على قلوب العراقيين من أبسط موظف إلى أعلى سلطة قامت بإنجاز هذا العمل الجبار، فألف تحية لهم ولأبناء شعبنا الأبي المجاهد الذي له ولأجله أقيم هذا العمل الرائع.

وهنيئاً لك يا شعبي العزيز على نسبة ٦٠٪ والنجاح الباهر الذي حققته وأثبت للعالم وللدول الشقيقة خاصة أنك شعب الحضارات برغم الجروح والمحن والصعاب.

الانتخابات والناس... أصداء وحكايات

الشرطي الشهيد المدافع عن الانتخابات صار حديث الناس في كل مكان
وعجوز في بغداد تقول :مشاركتي ذمة في رقبتي أردت الخلاص منها

عبد الزهرة المنشداوي

يوم ٢٠٠٥/١/٣٠ يوم سوف يبقى عالقاً بالذاكرة العراقية وعلى مدى أجيال متعاقبة وأن جاز لنا التشبيه فيمكن القول بأن ماء الحياة الذي كان قد تم حجزه بصخور الاستبداد والدكتاتورية قد جرى متدفقاً في عروق الجسد العراقي الذي تيبس طوال ثلاثة عقود أو ما يزيد. الظمأ إلى الحرية والتوق إلى الحياة الكريمة والشعور بالإذلال والاضطهاد هو ما دفع بالكثيرين للوقوف في طوابير تستطيل وتستطيل أمام مراكز الانتخاب وعلى امتداد رقعة العراق من الشمال إلى الجنوب لا أنكر أن الكثيرين كانوا غير متفائلين بأن المواطنين سوف يساهمون بأصواتهم لتحديد مستقبلهم ومستقبل أجيالهم القادمة ساد هذا الشعور حتى الليلة التي سبقت اليوم المحدد للاقتراع ولكن سرعان ما تبدلت الصورة ومنذ الصباح الباكر حيث خرجت النسوة والرجال متوجهين إلى مراكزهم الانتخابية وكأن هاتفاً في دواخلهم دعاهم إلى أن يثبتوا للعالم أجمع بأن العراقيين لا يألفون القيود والوصاية وأن الحرية مطلب لم يكن ليبارح مخيلاتهم برغم كل المحن والسلاسل التي أثقلت أجسادهم لكنها لم تستطع أن تسلب مطلبهم الأساسي في هذه الحياة التي وهبها الله لهم مقرونة بحق الاختيار في الطريقة التي يحبذونها في العيش على أرض البسيطة.

مرحلة الحرية

"إن اللامبالاة هي أدنى مرحلة من مراحل الحرية" ولكن في يوم ١/٣ أظهر العراقيون أنهم على اعلى المراحل من ناحية معرفتهم بما تعني الحرية وأثبتوا ذلك على أرض الواقع. أثبته العاجز قبل القادر والشيخ قبل الفتى والمرأة قبل الرجل أنه اليوم الذي أراد فيه العراقي أن يستلهم من ماضيه وحضارته العريقة مستقبلاً جديداً له وللمنطقة التي هو فيها من دول جوار ودول شرق أوسطية. أراد كل عراقي أن يكون حمورابي آخر يكتب للعالم أجمع شريعة جديدة لضمان حق الإنسان في أن يحيا حياة شريفة وكريمة. إن البلد الذي نشأت فيه أولى الحضارات من السومرية والبابلية مروراً بالدولة العباسية ومدارسها الفكرية والأدبية في الكوفة والبصرة البلد الذي أعطى الجاحظ والمتنبي وتضمخ ترابه بدم الثائرين ضد الطغيان لابد له أن ينفض عن بك وأنت معذورة بحكم العمر والتعب البادي عليك فتجيب قائلة وهي الأمية التي لم تقرأ كلمة في كتاب.

- ان مجيئي ذمة في رقبتي أود تأديتها.

شعور مثل هذه المرأة الكبيرة في السن لا يقل عن شعور فرد من أرقى الشعوب على المعمورة تؤمن بحق الحياة والحرية أنها تدرك ذلك بفطرها وبشعور نابع من داخلها ولم تكتسبه عن أحد أو تستعيره من كتاب أو صحيفة.

مدينة الحرية هذه المدينة التي غطاها النظام بغطاء الفاقة والفقر والظلام وقتل الكثير من شبابها وشيوخها دبت فيها الحياة من جديد وملامح الابتسام بدأت تلوح على وجوه متعبيها من شيوخ وأطفال. مجاميع تنتشر أمام كل زقاق وعلى الأرصفة تتحدث عن الانتخابات وعن المشاركة فيها كل واحد منهم بدا وكأن يداه لم تغمس في مياه منذ يوم الانتخاب ذلك لأنه يريد أن يحتفظ بحبر الاقتراع في أصبعه أطول مدة ممكنة أنه الوسام الذي يعتز به ويحاول إبرازه بطريقة وأخرى.

الشرطي الشهيد

حديث لا ينتهي عن بطولة الشرطي الذي احتضن إرهابياً بذراعيه وأبعده قدر ما يستطيع ليحمي الناخبين من شره ومن عبوات الموت التي يريد أن يوزعها على النساء والأطفال. كل واحد يقترح اقتراحاً لتمجيد هذا الشرطي النبيل الذي أعطى كل ما عنده في سبيل حريته وحرية الآخرين.

هذا يقول يجب أن يصنع له تمثال من ذهب.

وذلك يقترح بأن تجمع تبرعات لعائلته من كل عراقي من الشيعي والسني من الكردي والتركماني والآشوري من الصابئي والمسيحي. ويقول آخر. هذا هو البطل الذي يدفع بالموت ليبعده عن أبناء وطنه وليس البطل من يشي بجاره ليعدم على مقاصل النظام المباد أو الذي يلاحق بسلاحه جندياً مسكيناً تخلف عن الالتحاق بسبب عدم تمكنه من الحصول على أجرة نقل يمكن أن يدفعها لصاحب السيارة لتقله إلى ثكنات صدام التي تكتنفها الظلمة والبرد والأسلحة الصدئة المعدة لصدور الشرفاء من العراقيين.

إن الأيام المقبلة التي يتحدث عنها أبناء مدن العراق يجزمون بأنها سوف تكون أياماً حقيقية للحياة أيام الإنسان الشريف.

القادمون من مناطق بعيدة

عبد الله المحمداوي جاء من تكريت قبل يومين وكان يعمل في مزارع ازلام النظام بأجر بخس جاء مع جميع أفراد عائلته لزيارة شقيقه في الأعظمية تحدث إلينا قائلا:

صراحة لم تكن بنيتي المشاركة في الانتخابات ولأسباب خارجة عن إرادتي منها أن بطاقتي التموينية صادرة من هناك ولم يرد لي اسم في قوائم المنتخبين في الأعظمية وكنت على علم بأن مسألة مشاركتي شبه معدومة. ولكنني حين استيقظت صباحاً ورأيت شقيقي وشقيقاتي يستعدون للذهاب إلى مراكز الانتخاب شعرت بالخجل واعتراني كذلك الشعور بالخوف خجلت لأن المرأة ذهبت وبقيت بالخوف لأني فكرت بأن الإرهابيين ربما سوف يعمدون بالبحث عن من شارك في الانتخاب ليذبحوه ويصوروا عملية الذبح على قرص CD لتتم المتاجرة به فيما بعد أو يبث به إلى قناة الجزيرة التي سوف تشتريه لتعرضه على شاشتها التي امتهنت تصوير قطع الرؤوس والتركيز على لون الدماء التي تقذها عروق الضحايا الأبرياء كذلك لأن الهواجس التي راودتي بأن أقل ما سوف يحدث لي هو أن يقطع أصبعي الذي سوف تصبغه أحبار صناديق الانتخاب لقد كنت في صراع نفسي رهيب لم أفصح عنه للآخرين لكنني احتجبت وراء ستار بالقول بأنني لن يسمح لي بالمشاركة لعدم وجود أسمي في القوائم لقد استطعت أن اقنع الآخرين لكنني عجزت عن اقناع نفسي، وفجأة شعرت بالخجل واكتشفت أن لا ذريعة لي حقيقية غير الخوف والجبن اهتديت إلى ذلك مع نفسي، لذلك أبيت أن احتفظ بهذا الشعور والسر الذي أعرفه وحدي دون غيري.

وفجأة وجدتني أرتدي ملابسي وأدعو زوجتي معي للذهاب إلى المركز الانتخابي للإدلاء بصوتينا شعرت بالمفاجأة لهذا التغيير واحتجت علي بالحجج التي كنت أتذرع بها أمامها لكنها طاوعتني ولحقت بي.

طلبات للإدلاء بالأصوات

وفي المركز الانتخابي وقبل الدخول إليه سألت أحد أفراد الحرس الوطني عن موقفي مستفسراً فأشار علي بالذهاب إلى المسؤول المفوض في المركز ودخلت ومن ورائي زوجتي أشار أحدهم لي إلى الشخص الذي ابغيه فشرحت له موقفي كذلك وكنت كمن يتوسل ويتذرع في سبيل الحصول على ميزة تنقصه ولكن بطريقة غير مشروعة. أدخلني إلى غرفته وأمر لي ولزوجتي بقدحين من الشاي وأخبرني بأن لي الحق في التصويت طالما أني من منطقة بعيدة ومهددة من قبل إرهابيين ويواصل محدثي القول أنه لم تكن لديه أية فكرة مسبقة عن القائمة التي سوف يصوت لها هذا لأنه قد حسم أمره مسبقاً بأنه سوف لن يشارك في التصويت. وفي المركز الانتخابي كان كل ما يهمه هو المشاركة مشاركة الآخرين في عيد خرج فيه الفقراء وكأنهم مدعوون لأبهج حفله أراد من المشاركة ليثبت لنفسه أولاً بأنه شجاع لا يخاف وليثبت بانه يقف بصف الأحرار ضد الطغاة وأن الحياة لا يمكن أن تعاش دون حرية الإنسان وكرامته. بمشاركته هذه احترم نفسه واعتد بها ونظر إلى اصبعه المغمور بقنينة الحبر وشعر بقدسية لهذا الأصبع الشجاع الذي أشاع بدوره الجرأة والتحدي إلى بقية أعضاء جسده من أخمصي قدميه إلى أعلى هامته.

مع أول ممارسة ديمقراطية في تاريخ العراق

التأسيس الشرعي بين المشاركة وتلافي خسارة عدم المشاركة

المحامي/ حميد طارش الساعدي

خرجت الملايين من العراقيين للإدلاء بصوتهم للشرعية، وخرج العراقيون للانتخاب ليس بقوة الدبابات والسلاح الأمريكي بل تحدياً لسلاح الإرهابيين، خرج العراقيون للانتخاب وكانوا على استعداد للتضحية بحياتهم من أجل أن يقولوا كلا للإرهاب، كلا للحكم الشمولي، كلا لأنظمة الحكم اللا شرعية وفضائياتها وأقلامها المأجورة، خروج العراقيين للانتخاب كان بحق هزيمة للإرهابيين ومظلتهم، بل خروج العراقيين أدخل الرعب في قلوب الحكام المستبدين والخجل في قلوب أصحاب الفضائيات والأقلام المأجورة لهم، إن كانت هناك مساحة للخجل في أخلاقهم، أولئك الذين لم يشككوا في انتخابات صدام حسين التي كان يضحك بها على نفسه واقرانه بنسبة ١٠٠٪، وهكذا يبدو العداء للانتخابات العراقية والتشكيك بها قبل ممارستها وعلى السواء في داخل العراق وخارجه، ومن مبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع عن أنظمة الحكم الشمولية، للدفاع عن الشرعية المزعومة، للإبقاء على فكر المؤامرة والعمالة، تلك العمالة التي تتخذ وجوهاً وبحسب الزمان والمكان، فمرة عمالة للسوفيت وبعدها للفرس واليوم للأمريكان وهكذا، وأيضاً بهذا يضحكون على أنفسهم، فالشعوب العربية أدركت جيداً أن ما عانته من اضطهاد وظلم وسرقة لثرواتها كان على يد حكامها المستبدين وأكثر بكثير، بل لا توجد مقارنة مع سرقة وظلم المذكورين بالعمالة لهم، وهكذا فان خروج العراقيين يدخل السرور إلى قلوب محبي العدالة والسلام وحقوق الإنسان ويدخل الذعر إلى قلوب المستبدين أعداء الحق والتنوير.

التأسيس الشرعي

استقر مبدأ الشعب مصدر السلطات في الفقه القانوني الدستوري وعلم السياسة وعلى الاجتماع والفلسفة وكفلته جميع دساتير الدول ليصبح ملزماً بل حتى الأنظمة الاستبدادية نصت عليه في دساتيرها وإن خرقته من الناحية العملية واتجهت كثير من الدول اليه بعد أن كانت تحكمها (شرعيات) أثبتت فشلها. والتطبق العملي لمبدأ الشعب مصدر السلطات يكمن في التعددية والتنافس الحر والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، ولا يعني ما تقدم أن هذا النظام مثالي ولا تعتريه العيوب لكنه يبقى النظام الأمثل الذي يضمن سيطرة الشعب على الحكام، وليس العكس، ويتيح مراقبة أعمال الحكومة وإمكانية عزلها عند الانحراف بل محاسبتها إذا تطلب الأمر، وبالتالي فالحكومة التي تأتي عبر الانتخاب يمكن أن تكون ضعيفة أو غير جادة في تحقيق الأهداف التي دفعت الشعب لانتخابها، ولا يعني هذا أبداً عدم جدوى النظام الديمقراطي والممارسة الانتخابية طالما يضمن هذا النظام مبدأ المراقبة والعزل والمحاسبة للحكومة، وهنا تكمن اهمية ونجاح هذا النظام، بل النظام الديمقراطي يدفع الحكام أكثر للالتزام بالأهداف والبرامج والقانون وضمان حقوق الإنسان بسبب قدرة الشعب عبر آليات أخرى تتمثل في مؤسساته المدنية وأحزابه المعارضة وصحافته وأجهزته القضائية المستقلة على عزل الحكومة أو محاسبتها أو في أقل تقدير عدم اختيارها في الانتخاب اللاحق وإنهاء حكمها. ناهيك عن أن هذا النظام جاء واستقر وترسخ عبر تاريخ طويل للشعوب عانت فيه من الحروب والاضطهاد والتخلف والاستلاب بسبب سيطرة الحكام واستبدادهم.

خسارة عدم المشاركة

اتفق أغلب العراقيين على ضرورة الانتخابات وإذا سلمنا، وهي حقيقة، بأن أغلب الممتنعين عن المشاركة كان امتناعهم بسبب تهديدات الإرهابيين، فسنكون أمام نتيجة مفادها ان الانتخابات هي خيار العراقيين جميعاً، ولا قيمة تاريخية أو قانونية لأولئك الذين لا يريدون الانتخابات خوفاً من الهزيمة فيها أو إبقاء للشرعية المزيفة التي يزعمونها، لكن تجدر الإشارة هنا من الناحية القانونية إلى السؤال: ماذا عن عدم مشاركة البعض بسبب التهديدات الأمنية؟ هل يعني ضياع حقوقهم أو اضطهادهم أو حرمانهم من المشاركة في السلطة؟ والجواب المفترض يتمثل بأن النظام الديمقراطي يكفل المساواة التامة وعدم التمييز على أساس القومية أو الدين أو الطائفة أو الجنس أو أي سبب آخر ويحرم الاضطهاد ويكفل خضوع الجميع حكاماً ومحكومين للقانون ويكفل إتاحة الفرص للجميع على أساس الكفاءة والمؤهلات، وهذا بشكل عام متروك مراقبته من قبل الشعب ومؤسساته وأحزابه وسلطاته القضائية ويمكن إيقاف أي خرق لتلك الحقوق والضمانات، أما فيما يخص الانتخابات العراقية فهي جرت لانتخاب مجلس وطني لمدة أقل من سنة مهمته كتابة الدستور الدائم وتشكيل حكومة شرعية لإدارة البلاد للمدة المذكورة، إذن الخسارة ليست كبيرة لغير المشاركين في الانتخابات إذا ما بحثنا ثلاثة عوامل تشكل صفات الانتخابات، أولها، الوقت وهو قصير جداً لا يتجاوز عشرة اشهر وثانيها، أن الفائزين في الانتخابات الذين سيشكلون الحكومة هم قطعاً من الكيانات السياسية المتنافسة والتي ضمت قوائمها أشخاصاً من جميع مكونات الشعب العراقي من جهة، ومن جهة أخرى فإنها أعلنت عن ضرورة مشاركة القوى التي لم تشارك في الانتخابات في الحكومة لتنفيذ برامج وأهداف كلها تصب في خدمة ومنفعة جميع مكونات الشعب العراقي وثالثها، وهو الأهم، كتابة الدستور، مع اتفاق الجميع وخاصة قادة القوائم المتنافسة على ضرورة مشاركة الجميع في كتابة الدستور. تبقى المسألة الأهم هي طرحه للاستفتاء الشعبي وقد ضمن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية هذا الحق، وزاد في كفالته، بأن أعطى الحق في رفض الدستور من قبل أغلبية ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر ورتب القانون على ذلك، حل الجمعية الوطنية وإجراء انتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعد أقصاه ٢٠٠٥/١٢/١٥، ويكون عمرها سنة بموجب القانون الانتقالي لكتابة دستور جديد، وسكت القانون الانتقالي عن حالة رفضه مجدداً بواسطة الاستفتاء الشعبي، وهذا يرجح الاستمرار بحل الجمعيات الوطنية عند رفض الدستور من قبل أغلبية الثلثين لثلاث محافظات أو أكثر وهكذا، إذن هنا تكمن أهمية التوافق الموضوعي النزيه بين مكونات الشعب العراقي في كتابة دستور يضمن مصلحة العراق وحقوق الإنسان والتعددية واحترام الرأي الآخر والفيدرالية والتداول السلمي للسلطة ونبذ الطائفية والعرقية وإدانة النظام السابق وعدم التفرقة، والخضوع للدستور والقانون حكاماً ومحكومين والمساواة وتكافؤ الفرص في إشغال الوظائف العامة وإعمار العراق وإنهاء الاحتلال وبناء قوات مسلحة محايدة تكون مهمتها حفظ الدستور والنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان.

ويجدر التنبيه أيضاً، إلى دروس الماضي ومصير الاستبداد والاضطهاد ومثلما يكون التنبيه إلى أعداء الشرعية في داخل العراق وخارجه يكون ايضاً، وبدرجة أكبر، للذين يفوزون بالجمعية الوطنية من ممارسة الاضطهاد لفئة أو طائفة من مكونات الشعب العراقي لأن هذا الاضطهاد سيقوض شرعيتهم بل يستوجب محاسبتهم.

في ضوء قانون إدارة الدولة الانتقالي

انتخاب الجمعية الوطنية المقبلة لمجلس الرئاسة ورئيس الوزراء

المحامي/ حميد طارش الساعدي

مارس العراقيون التصويت، في يوم الاقتراع، ذلك اليوم الذي ستخلده الذاكرة العراقية وستضعه في المرتبة الأولى وبدرجة امتياز، كونه يمثل أول ممارسة شعبية لاختيار السلطة في تاريخ العراق، ولأنه يؤسس لدولة حرة على أنقاض دولة استبدادية مجرمة، ولأنه جرى في ظروف ليست طبيعية، ولأن العراقيين كانوا مستعدين للتضحية والشهادة من أجل التصويت بل تحدوا الإرهاب ولم يثنهم قيد أنملة عن المشاركة في الاقتراع، ولأنه أدى إلى تغيير في المواقف المعلنة من حكومات وجهات مختلفة تجاه الانتخابات العراقية، ولأنه أذهل الأسرة الدولية من حيث نسبة المشاركة وسلامة الممارسة وأظهر شجاعة العراقيين التي شوهها صدام واتباعه، ولانها بوركت من جميع الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية، وأثني عليها بالإطراء الرائع من قبل الأقلام الحرة والأصوات الصادقة.

وقد تظهر خروقات، أو ينكل الفائزون عن وعودهم للناخبين، أو تأتي حكومة غير كفء، لكن الأمر ليس شاذاً أو غريباً عن الديمقراطيات في العالم، فالديمقراطية تكمن قوتها في القدرة على مراقبة الحكام وعزلهم أو تبديلهم في الانتخابات اللاحقة، وهذا بدوره يؤدي إلى حرص الحكومات الديمقراطية على تنفيذ برامجها السياسية وكسب تأييد الشعب خوفاً من خسارة الحكم، وهذا بعكس الحكومات الاستبدادية فهي تظل تنهب ثروات الشعب وتقتل أبناءه وتصادر حقوق الإنسان مع فقدان قدرة الشعب على عزلهم أو تبديلهم.

النظام الداخلي سيكون أول مهام

الجمعية الوطنية

نصت المادة (٣٢) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية على قيام الجمعية الوطنية المنتخبة بوضع نظام داخلي، لضبط عمل الأعضاء بموجبه داخل الجمعية، وأن تعقد جلساتها علنا إلا إذا تطلبت الظروف غير ذلك وفقاً لنظامها الداخلي، وهذا القيد الأخير يجب أن يقلص إلى أدنى حد، من خلال نصوص واضحة في النظام الداخلي، ذلك لأن العلنية تعني الشفافية التي أصبحت معياراً حضارياً لطريقة أداء عمل السلطات العامة، وهي نتاج لمساوئ العمل في الخفاء التي استغلها الحكام في سرقة الثروات العامة وانتهاك حقوق الإنسان واتخاذ القرارات الخاطئة، والعلنية تبين أيضاً مدى كفاءة العاملين وحرصهم وغاياتهم، ونصت المادة المذكورة على ترؤس الجلسة الأولى للجمعية أكبر الأعضاء سناً وأن تنتخب الجمعية الوطنية من بين أعضائها رئيساً ونائبين للرئيس لها، وحددت هذه المادة، الترشيح والتنافس على منصب رئيس الجمعية فقط، ويكون النائب الأول والثاني من الذين يلون الرئيس بفارق الأصوات، وهنا يفترض أن لا يقل عدد المرشحين عن ثلاثة وفقاً للقانون، ثم استمرت المادة المذكورة بالنص على حق رئيس الجمعية بالتصويت على قرارات الجمعية لكنها منعته من المناقشة التي تسبق اتخاذ القرار إلا إذا تنازل عن رئاسة الجمعية أثناء مناقشته للقضية موضوعة البحث، وهذا جاء منسجماً مع التقاليد الديمقراطية حيث النفوذ المعنوي المتمثل بقوة الزعامة أو الرئاسة أو بعض الصلاحيات الممنوحة بموجب النظام الداخلي لرئيس الجمعية الوطنية يمكن أن يؤدي إلى ترجيح رأي الرئيس بصورة غير محايدة وغير عادلة، ثم أكدت المادة آنفاً على عدم القيام بالتصويت على مشروع قانون في الجمعية الوطنية إلا بعد قراءته مرتين في جلسة عادية للجمعية على أن يفصل بين القراءتين يومان في الأقل، وأن يدرج في جدول أعمال الجلسة قبل التصويت بأربعة أيام في الأقل، والتشريع أهم واجبات السلطة التشريعية المتمثلة بالجمعية الوطنية وهو الأكثر خطورة في حياة الشعوب والأكثر تأثيراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك نأمل في أن يكون الأمر في المرحلة الدائمية اللاحقة بعد كتابة الدستور أن تسبق مرحلة القراءات مرحلة الاستشارات حيث تقوم الجهة المعنية بمشروع القانون بعرضه على الدوائر ذات العلاقة ووزارة المالية لإبداء رأيها ومشورتها من الناحية المالية ثم تعرضه على عامة الناس من خلال الصحافة والأجهزة الإعلامية الأخرى لغرض المشورة وإبداء الرأي ثم تقيم مجموع الاستشارات، وبعد الاقتناع تعد ورقة به لغرض عرضه على الجمعية الوطنية، ثم تبدأ مرحلة القراءات حيث يتم في القراءة الأولى اعتماد المشروع من عدمه وفي حالة اعتماده يتم تحويله إلى لجنة متخصصة لغرض دراسته وإبداء الرأي فيه، وقد تقوم هذه اللجنة بالحذف والتعديل أو اعتماد المشروع من دون تعديل، أما القراءة الثانية فتتركز على ما قامت به اللجنة من تعديل وما أبدته من آراء، وتسمى أحياناً، وكما هو الحال في مجلس العموم البريطاني، مرحلة التصويت بالقراءة الثالثة والتسمية صحيحة تماماً لما يجري من خلالها من مناقشة وإبداء رأي وقراءة قبل التصويت عليه من أعضاء البرلمان، بل قد تحاط مسألة التشريع بأكثر من هذه الإجراءات لغرض تأمين إنجاز تشريع صالح عندما يكون البرلمان من هيئتين، وكما في المثال السابق بريطانيا، فإن مجلس العموم بعد إنجاز قراءاته يرفعه إلى مجلس اللوردات ليقوم بالقراءات نفسها عليه من قبل أعضائه.

صلاحيات الجمعية الوطنية

نصت المادة (٣٣) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية على بعض مهام الجمعية الوطنية وأفردت الفقرة (أ) للتأكيد على العلنية والشفافية وتسجيل محاضر اجتماعات الجمعية، وتنشر ويسجل تصويت كل عضو وإعلان ذلك، وأضافت الفقرة (أ)، أن تتخذ القرارات في الجمعية بالأغلبية البسيطة لأصوات أعضائها، عدا الحالات التي ينص القانون على أغلبية معينة لها، ثم تطرقت الفقرات اللاحقة من المادة المذكورة إلى واجب الجمعية الوطنية بالنظر في مشاريع القوانين المقترحة من قبل مجلس الوزراء بما في ذلك مشاريع قوانين الميزانية، وأعطت الحق للجمعية بإجراء المناقلة بين ابواب الميزانية وتخفيض مجمل مبالغ الميزانية العامة ولها أيضاً أن تقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبلغ النفقات عند الضرورة، كما أعطت الحق لأعضاء الجمعية باقتراح مشاريع قوانين وفق النظام الداخلي الذي تضعه الجمعية الوطنية، وقيدت إرسال قوات مسلحة عراقية خارج الوطن ولو لغرض صد عدوان خارجي إلا بموافقة الجمعية الوطنية بناء على طلب مجلس الرئاسة، وأعطت سلطة إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية للجمعية الوطنية وحدها، ونصت على حق الرقابة الذي تقوم به الجمعية الوطنية ولجانها من خلال استجواب المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم أعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وبضمنهم رئيس الوزراء وأي مسؤول آخر أقل مرتبة في السلطة التنفيذية ويشمل هذا حق التحقيق وطلب المعلومات وإصدار الأوامر بحضور أشخاص للمثول أمامها. ولإعطاء الثقة لعضو الجمعية بإدلاء رأيه بحرية تامة فقد نصت المادة (٣٤) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية على تمتعه بالحصانة عما يدلي به أثناء انعقاد جلسات الجمعية وعدم مقاضاته أمام المحاكم بشأن ذلك، ونصت أيضاً على منع القبض على عضو الجمعية الوطنية خلال انعقاد الجلسات عدا إذا كان متلبساً بجناية أو كان متهماً بجريمة وقررت الجمعية رفع الحصانة عنه.

انتخاب مجلس الرئاسة

تقوم الجمعية الوطنية بانتخاب رئيس للدولة ونائبين له يشكلون مجلس الرئاسة الذي تكون وظيفته تمثيل سيادة العراق والإشراف على شؤون البلاد العليا. ويتم انتخاب مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وبأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء، وللجمعية الوطنية صلاحية إقالة أي عضو من أعضاء مجلس الرئاسة بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات أعضائها لعدم الكفاءة أو النزاهة، وفي حالة وجود شاغر في الرئاسة تنتخب الجمعية الوطنية بثلثي أعضائها بديلاً له لملء هذا الشاغر، هذا ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من القانون الانتقالي المذكور. أما الفقرة (ب) فنصت على شروط إضافة للشروط المطلوبة في عضو الجمعية لعضو مجلس الرئاسة وهي:

١- ان يبلغ عمره أربعين عاماً في الأقل.

٢- أن يتمتع بالسمعة الحسنة والنزاهة والاستقامة.

٣- أن يكون قد ترك الحزب المباد قبل سقوطه بعشر سنوات في الأقل، إذا كان عضواً في حزب البعث المنحل.

٤- ألا يكون قد شارك في قمع الانتفاضة عام ١٩٩١ والأنفال ولم يقترف جريمة بحق الشعب العراقي.

وأما الفقرة (ج) من المادة المذكورة فنصت على اتخاذ القرارات من قبل مجلس الرئاسة بالإجماع ولا يجوز لأعضائه إنابة آخرين عنهم.

انتخاب رئيس الوزراء

يقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس للوزراء بالإجماع، وأعضاء مجلس الوزراء بناء على توصية من رئيس الوزراء. يسعى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بعد ذلك للحصول على تصويت بالثقة بالأغلبية المطلقة (٥٠٪ + ١) من أعضاء الجمعية الوطنية، وعلى مجلس الرئاسة تسمية رئيس الوزراء في غضون أسبوعين، فإذا أخفق في ذلك يتحول الأمر إلى الجمعية الوطنية في تسمية رئيس للوزراء بأغلبية الثلثين من أصوات أعضائها، وإذا أخفق رئيس الوزراء في تسمية وزرائه خلال شهر يقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس وزراء آخر، هذا ما جاء في الفقرة (أ) من المادة (٣٨) من القانون الانتقالي المذكور. أما الفقرة (ب) فنصت على وجوب توفر مؤهلات وشروط في رئيس الوزراء هي ذاتها المطلوبة في عضو مجلس الرئاسة عدا أن عمره يجب ألا يقل عن خمس وثلاثين سنة عند توليه منصبه.

تحالفات جديدة

من التساؤلات المهمة التي يمكن إثارتها النسبة العالية المطلوبة من الأصوات داخل الجمعية الوطنية في اتخاذ قراراتها المهمة وخاصة المتعلقة بأعضاء مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء، إذا ما جاءت عدة قوائم لأشغال مقاعد الجمعية الوطنية، أي بعبارة أخرى ذلك يؤدي إلى صعوبة الحصول على هذه النسبة العالية من الأصوات فهل يمكن تلافي ذلك بتحالفات جديدة، بعد انتهاء الانتخابات، بين أعضاء الجمعية الوطنية؟ والجواب نعم ممكن ذلك، فالقوائم التي تحتل ثلاثة أرباع الجمعية الوطنية أو ثلثي مقاعد الجمعية يمكن لها أن تتحالف فيما بينها لإنجاح فوز عضو مجلس الرئاسة أو رئيس الوزراء وبالتالي فهي لا تحقق مصلحة خاصة بها فقط بل تنقذ البلاد من فراغ حكومي أو تعثر في الاتفاق على ملء الفراغ الحكومي.